في قائمة «فوربس» لعام 2026 وفقاً لتأثيرهم على المنطقة والأسواق التي يشرفون عليها وإنجازاتهم خلال العام الماضي ثم الابتكارات والمبادرات التي نفذوها

6 كويتيين ضمن أقوى 100 رئيس تنفيذي بالشرق الأوسط

الشيخ نواف السعود

عصام الصقر

خالد الشملان

بدر الخرافي

الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد

أحمد العيدان

حل 6 رؤساء تنفيذيين كويتيين في قائمة «فوربس» لأقوى 100 رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط لعام 2026، حيث جاء التصنيف وفقا لـ 5 معايير رئيسية، وهي تأثير الرئيس التنفيذي على المنطقة، والدولة التي يعمل فيها، والأسواق التي يشرف عليها، إلى جانب الخبرة العامة للرئيس التنفيذي، بالإضافة إلى مدة شغله لمنصبه الحالي، ثم حجم الشركة من حيث الإيرادات والأصول والقيمة السوقية، يليها إنجازات وأداء الرئيس التنفيذي في العام الماضي، ثم الابتكارات والمبادرات التي نفذها الرئيس التنفيذي.

ولجهة الرؤساء التنفيذيين الكويتيين، فقد جاء في المرتبة الأولى على مستوى الكويت والرابعة بالمنطقة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود، فيما حل الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي خالد الشملان، ونائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر في المرتبة الثانية كويتيا، والـ 14 على مستوى الشرق الأوسط.

وجاء نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة زين الكويتية بدر الخرافي في المرتبة الثالثة كأقوى رئيس تنفيذي على مستوى الكويت، والـ 36 بالشرق الأوسط.

وحلت الرئيس التنفيذي لمجموعة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد بالمرتبة الرابعة كأقوى رئيس تنفيذي على مستوى الكويت والمركز 56 على مستوى المنطقة، وفي المرتبة الخامسة كويتيا والـ 78 في المنطقة، حل الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أحمد العيدان.

وقالت «فوربس» إن دور الرئيس التنفيذي في الشرق الأوسط لم يعد مقتصرا على قيادة الشركات بنهج تقليدي، بل أصبح اليوم مطالبا بقيادة شركته وسط تحولات تكنولوجية متسارعة وحالة من عدم اليقين الجيوسياسي ومشهد متغير لأسواق المال.

وأشارت إلى أن قائمتها السنوية السادسة لأقوى الرؤساء التنفيذيين في الشرق الأوسط تسلط الضوء على القيادات التنفيذية التي حققت أداء ماليا قويا وأسهمت في دعم التنمية والمرونة الاقتصادية.

وتضم القائمة 102 قيادة تنفيذية موزعة على 100 مشاركة، وتمثل 21 جنسية، فيما يتصدر الإماراتيون القائمة بـ 31 رئيسا تنفيذيا، يليهم المصريون بـ 15 رئيسا، ثم السعوديون بـ 13، ويقيم الرؤساء التنفيذيون المدرجون بالقائمة في 8 دول بالمنطقة بواقع 49 في الإمارات و18 في السعودية و11 في قطر.

وتمثل القائمة 29 قطاعا، أبرزها قطاع البنوك الذي استحوذ على الحصة الأكبر بواقع 30 مشاركا يليه قطاع العقارات والإنشاءات بواقع 8 مشاركات.

«كامكو إنفست» تحقق 3,6 ملايين دينار أرباحاً صافية في الربع الثاني

أعلنت شركة كامكو إنفست بياناتها المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2026. فقد حققت الشركة خلال الربع الثاني أرباحا صافية بلغت 3,6 ملايين دينار (ربحية السهم: 10,57 فلوس)، مقارنة بأرباح صافية قدرها 5,9 ملايين دينار (ربحية السهم: 17,28 فلسا) خلال الفترة ذاتها من العام الماضي. وساهم الأداء القوي خلال الربع الثاني في تعويض الخسائر المسجلة خلال الربع الأول، ما مكن الشركة من العودة إلى الربحية واختتام النصف الأول من العام بصافي ربح بلغ 0,3 مليون دينار (ربحية السهم: فلس واحد).

الشيخ طلال علي عبدالله الجابر

فيصل صرخوه

وعلى الرغم من استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي، وضعف معنويات الأسواق، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، حققت الشركة نموا قويا في إيرادات الرسوم والعمولات خلال الربع الثاني، حيث ارتفعت بنسبة 24٪ لتصل إلى 5,2 ملايين دينار، مقارنة بـ4,2 ملايين دينار خلال الفترة نفسها من عام 2025. فيما ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات خلال النصف الأول من العام إلى 8,5 ملايين دينار، مقارنة بـ7,5 ملايين دينار خلال الفترة المقابلة من العام الماضي، محققة نموا بنسبة 14٪.

واستمرت إيرادات الرسوم والعمولات في تشكيل المصدر الرئيسي لإيرادات الشركة، حيث ساهمت بنسبة 60,1٪ من إجمالي الإيرادات خلال الربع الثاني، و82,8٪ خلال النصف الأول من العام، بما يؤكد متانة واستدامة نموذج أعمال الشركة القائم على الإيرادات المتكررة.

وفي المقابل، واصلت الشركة تعزيز كفاءتها التشغيلية، حيث انخفضت المصروفات العمومية والإدارية بنسبة 31,4٪ خلال الربع الثاني لتصل إلى 4,5 ملايين دينار، فيما انخفضت بنسبة 16,5٪ خلال النصف الأول من العام لتبلغ 9,2 ملايين دينار، مقارنة بالفترات ذاتها من العام الماضي.

وشهد النصف الأول من العام تدهورا ملحوظا في البيئة الاقتصادية الكلية نتيجة تصاعد التوترات الإقليمية، الأمر الذي انعكس سلبا على حركة التجارة العالمية ومعنويات المستثمرين. كما أدى الإغلاق المؤقت لمضيق هرمز، إلى جانب التحديات الأوسع المرتبطة بسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، إلى زيادة حالة عدم اليقين بشأن صادرات الطاقة وآفاق النمو الاقتصادي في المنطقة.

وبلغت قيمة الأصول المدارة لدى الشركة 18,0 مليار دولار كما في 30 يونيو 2026، محافظة بذلك على مكانتها ضمن أكبر عشرة مديري أصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما صنفت مجلة فوربس الشرق الأوسط الشركة ضمن أبرز مديري الأصول في المنطقة لعام 2026، تقديرا لسجلها الحافل بالإنجازات وخبرتها العميقة في تقديم حلول استثمارية متنوعة تلبي احتياجات عملائها.

وفي تعليقه على النتائج، قال الشيخ طلال علي عبدالله الجابر الصباح، رئيس مجلس الإدارة: شهد الربع الثاني عودة الشركة إلى الربحية، بما يعكس متانة نموذج أعمالنا وقدرته على مواجهة التحديات رغم البيئة التشغيلية الصعبة. والأهم من ذلك، فإن النمو المستمر في إيرادات الرسوم والعمولات المتكررة يؤكد جودة واستدامة أرباحنا، ويعكس قوة أعمالنا الأساسية والثقة الكبيرة التي يضعها عملاؤنا في خبراتنا.

من جانبه، قال فيصل صرخوه، الرئيس التنفيذي: نشعر بالتفاؤل إزاء استمرار النمو في إيرادات الرسوم والعمولات، رغم التحديات التي فرضتها البيئة التشغيلية وتباطؤ النشاط الاقتصادي. ويأتي ذلك بالتوازي مع مواصلة تنفيذ برامج ترشيد التكاليف بكفاءة، التي أسهمت في تحقيق انخفاض مزدوج الرقم في المصروفات التشغيلية.

وأضاف صرخوه: نتطلع خلال الفترة المقبلة إلى مواصلة تعزيز علاقتنا الاستراتيجية مع بنك برقان بهدف توسيع قاعدة عملائنا وتقديم باقة أشمل من المنتجات والخدمات المالية المتكاملة. كما سنواصل توسيع شراكاتنا مع أبرز مديري الاستثمار العالميين لتعزيز منصتنا الاستثمارية، وإتاحة فرص استثمارية نوعية، وتحقيق قيمة أكبر لعملائنا.

خلال أول 6 أشهر من 2026.. و81٪ من الإنفاق اتجه مباشرة إلى الأسواق والمحلات عبر نقاط البيع

رغم الحرب الإقليمية.. زوار الكويت ضخوا 287 مليون دينار في الاقتصاد المحلي

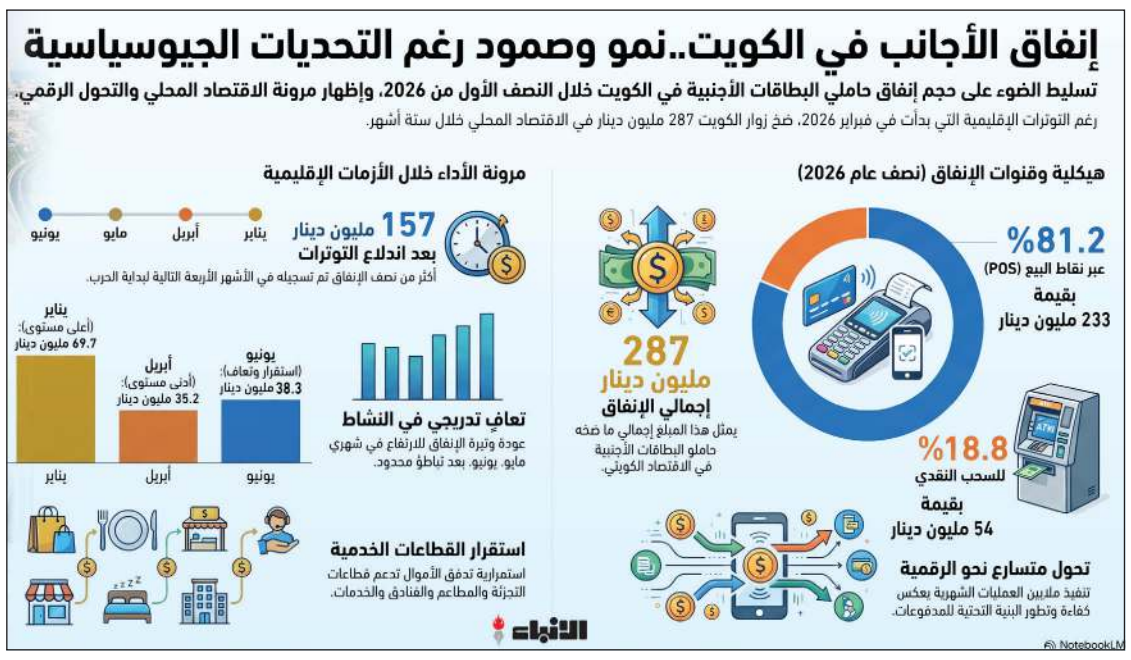

أحمد مغربي

رغم الأوضاع الجيوسياسية الاستثنائية التي شهدتها المنطقة منذ اندلاع الحرب الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الإيرانية في 28 فبراير 2026، واصل الاقتصاد الكويتي استقطاب الإنفاق المنفذ بواسطة حاملي البطاقات البنكية الأجنبية، في مؤشر يعكس استمرار النشاط التجاري، وثقة الزوار في البيئة الاقتصادية المحلية، وقدرة الأسواق الكويتية على المحافظة على مستويات جيدة من الحركة الشرائية خلال واحدة من أكثر الفترات حساسية على المستوى الإقليمي.

وتظهر بيانات بنك الكويت المركزي أن إجمالي الإنفاق المنفذ بواسطة البطاقات البنكية الأجنبية داخل الكويت بلغ نحو 287 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، توزعت بين 233 مليون دينار عبر أجهزة نقاط البيع، و54 مليون دينار من خلال عمليات السحب النقدي، بما يؤكد استمرار تدفق الإنفاق الأجنبي داخل السوق المحلية طوال الأشهر الستة الأولى من العام، بما فيها الأشهر التي أعقبت اندلاع الحرب مباشرة. وتستند هذه الأرقام إلى معاملات البطاقات الأجنبية المنفذة داخل الكويت، التي تعد أحد أبرز المؤشرات الرسمية لقياس الإنفاق المنفذ بواسطة غير المقيمين وحاملي البطاقات الأجنبية داخل الدولة.

وتكشف البيانات أن 81,2٪ من إجمالي الإنفاق اتجه مباشرة إلى عمليات الشراء عبر أجهزة نقاط البيع، مقابل 18,8٪ فقط لعمليات السحب النقدي، وهو ما يعكس التحول المتسارع نحو وسائل الدفع الإلكترونية، واعتماد الزوار بصورة رئيسية على البطاقات المصرفية في تسديد قيمة مشترياتهم داخل الأسواق الكويتية، بدلا من الاعتماد على النقد، الأمر الذي يعكس، في الوقت ذاته، تطور البنية التحتية لمنظومة المدفوعات الرقمية وانتشارها في مختلف الأنشطة التجارية والخدمية.

وعلى المستوى الشهري، سجل إنفاق حاملي البطاقات الأجنبية أعلى مستوياته خلال شهر يناير، بنحو 69,7 مليون دينار، قبل أن يتراجع إلى 60,2 مليون دينار في فبراير، ثم إلى 39,5 مليون دينار في مارس، و35,2 مليون دينار في أبريل، ليعاود الارتفاع إلى نحو 44,1 مليون دينار في مايو، قبل أن يستقر عند نحو 38,3 مليون دينار في يونيو، وهو ما يعكس أن وتيرة الإنفاق شهدت تباطؤا مع بداية التوترات الإقليمية، إلا أنها حافظت على استمرارها دون انقطاع، مع ظهور مؤشرات تعاف تدريجي خلال الشهرين الأخيرين من النصف الأول.

وتشير قراءة البيانات إلى أن الأشهر الأربعة التي أعقبت اندلاع الحرب استحوذت وحدها على ما يقارب 157 مليون دينار من إجمالي الإنفاق، أي ما يعادل أكثر من نصف الإنفاق المسجل خلال النصف الأول من العام، وهو ما يعزز فرضية أن التطورات العسكرية في المنطقة لم تؤد إلى توقف حركة الإنفاق داخل السوق الكويتية، وإنما أثرت بصورة محدودة في وتيرتها، قبل أن تستعيد الأسواق جزءا من نشاطها.

كما تظهر البيانات استمرار النشاط الشرائي من خلال تنفيذ ملايين العمليات الإلكترونية، إذ بلغ عدد عمليات الشراء المنفذة عبر البطاقات الأجنبية 2,5 مليون عملية في يناير، و1,9 مليون عملية في فبراير، و1,34 مليون عملية في مارس، و1,29 مليون عملية في أبريل، و1,7 مليون عملية في مايو، و1,48 مليون عملية خلال يونيو، بما يؤكد أن استخدام البطاقات الأجنبية ظل حاضرا بصورة يومية في مختلف الأنشطة التجارية، ولم يقتصر على عمليات شراء موسمية أو استثنائية.

وتبرز البيانات أيضا أن هيكل الإنفاق اتسم بالاستقرار طوال أشهر النصف الأول، إذ حافظت المدفوعات عبر نقاط البيع على الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق في جميع الأشهر، وهو ما يعكس استمرار ثقة المستهلكين والزوار في منظومة الدفع الإلكتروني الكويتية، ويؤكد نجاح القطاع المصرفي في توفير خدمات دفع رقمية عالية الكفاءة، حتى خلال الفترات التي شهدت اضطرابات إقليمية.

وتعكس هذه المؤشرات قدرة الاقتصاد الكويتي على الحفاظ على استقرار البيئة التجارية والخدمية خلال فترة اتسمت بارتفاع مستوى المخاطر الجيوسياسية، إذ لم تظهر بيانات البنك المركزي أي انقطاع في تدفقات الإنفاق المنفذة بواسطة البطاقات الأجنبية، بل استمرت عمليات الشراء والسحب النقدي بصورة منتظمة طوال أشهر النصف الأول، بما يدعم استمرارية النشاط في قطاعات التجزئة والمطاعم والفنادق والخدمات المختلفة.

كما تؤكد هذه النتائج أن السوق المحلية احتفظت بجاذبيتها كوجهة للإنفاق والاستهلاك، رغم التحديات الإقليمية، مستفيدة من استقرار القطاع المصرفي، وكفاءة أنظمة المدفوعات الإلكترونية، واستمرار عمل الأسواق والقطاعات الخدمية بصورة طبيعية، وهو ما انعكس في استمرار تدفق مئات الملايين من الدنانير عبر البطاقات الأجنبية خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

التجاري
Al-Tijari

إعلان

البنك التجاري الكويتي

توزيعات الأرباح النقدية النصف سنوية عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2026

يسر البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع) أن يعلن لمساهميه الكرام عن موعد توزيعات الأرباح النقدية بنسبة 12 % من القيمة الاسمية للسهم (12 فلس لكل سهم) التي قررها مجلس الإدارة بموجب التفويض الصادر من الجمعية العامة العادية للبنك في اجتماعها المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2026/3/11 والذي يبدأ اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق 2026/8/26، وذلك للمساهمين المقيدين بسجلات البنك كما في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له الثلاثاء الموافق 2026/8/18 وذلك طبقاً للجدول الزمني التالي:

تاريخ حيازة السهم	الخميس	2026/8/13
تاريخ تداول السهم دون استحقاق	الأحد	2026/8/16
تاريخ الاستحقاق	الثلاثاء	2026/8/18
تاريخ التوزيعات النقدية	الأربعاء	2026/8/26

هذا، وتقيد الأرباح النقدية في حسابات السادة المساهمين المستحقين لها والذين لديهم حسابات لدى البنك التجاري الكويتي أو لدى البنوك الأخرى بدولة الكويت، وذلك للسادة المساهمين المسجلين في خدمة التحويل الالكتروني الخاصة بتوزيع الأرباح.

ويمكن للسادة المساهمين الكرام المستحقين لتوزيعات الأرباح النقدية مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في شأن أي استفسار عن تلك التوزيعات.

والله ولي التوفيق ،،

رئيس مجلس الإدارة

التجاري ... هو إختياري
1 888 225
Commercial Bank of Kuwait
AltijariCBK